JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 6. No. 1 (June 2021)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

"الوحدان" من شيوخ الإمام البخاري في الجامع الصحيح: دراسة تحليلية نقدية

(Al-Wuhdān Amongst the Teachers of al-Imām al-Bukhāri in al-Jāmī' al-Sahīh: An Analytical and Critical Studies)

Hanaffie Bin Hasin[1], Mahmoud Rasheed[2]
The University of Jordan

Abstract
Amongst the infrequent hadīth terminologies used by hadīth experts and critics is the "al-Wuhdān" terminology. This terminology is used amongst the hadīth experts to describe a hadīth narrator who only has one student narrating hadīth from him even though he possesses more than one hadīth. This topic has a very rigorous relationship with the establishment of al-'Adālah (trustworthiness) of a narrator and the absence of al-Jahālah (unfamiliarity) of a narrator, which is one of the most essential criterions to deem a hadīth authentic and acceptable. In accordance to the view of a great number of al-mustalah (terminologies) books and references the "al-Wuhdān" terminology by this meaning, is equivalent to the "Majhūl al-'Ain" terminology, implying that this hadīth falls under the weak and inadmissible category in the view of the majority of hadīth scholars in the past and present. At the same time, some researchers, according to their studies on al-Jāmi' al-Sahīh of al-Imām al-Bukhārī, claimed the existence of this category of narrators in the book. This indirectly implies the presence of a number of narrations which do not meet the standard criterions of authentic hadīth and thus contradicts the widely spread understanding amongst the Muslim nation that every single narration in this book is deemed to be authentic. As such, this claim requires a greater concern and rigorous study and research due to the lofty status of al-Jāmi' al-Sahīh in accordance to the Sunni-Islam tradition. Therefore, if it is undoubtedly proven that there exists this category of narrators in al-Jāmi' al-Sahīh, an extensive and comprehensive study is inevitable in order to understand the methodology of al-Imām al-Bukhāri in dealing with this issue from the perspectives of what are the conditions of the establishment of al-'Adālah are, the reasons behind him narrating their narrations, the number of narrations of every narrator who falls under this category and the manner in which he narrates their narrations in his al-Sahīh. In consideration of this claim, this study comes to disclose the methodology of al-Imām al-Bukhāri in mentioning the "al-Wuhdān" narrators and their narrations in his al-Jāmi' al-Sahīh by applying the inductive, analytical and critical research methodologies. In this paper, the research selects those narrators who are claimed to be from the "al-Wuhdān" category from the batch of al-Imām al-Bukhāri's teachers in his al-Sahīh book only, after taking into consideration the page limit in academic journal writing system. The intentions of this study are to eliminate any fault behaviour in the research methodology followed by some researchers in their studies which has brought about misconception concerning the findings and end results because they judge al-Imam al-Bukhāri according to the methodologies, conditions or standards of other scholars. At that time itself, the study based on applied research methodology of his book establishes contrary results, and consequently, to preserve and protect al-Jāmi' al-Sahīh from any form of condemnations that arise on account of the non-existence of one clause of the sahīh narration requirements.

Keywords: *al-Wuhdān, al-Jahālah (unfamiliarity), al-Bukhāri, Methodology, Critique.*

Article Progress

Received: 20 November 2020
Revised: 22 February 2021
Accepted: 30 May 2021

*Corresponding Author:
Hanaffie Bin Hasin[1]
PhD Candidate
The University of Jordan
Email: sahabah84@gmail.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين، محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الكرام الغُرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد!

تُعَدُّ عدالة الراوي من الشروط الأساسية التي لا بد منها للحكم على الحديث بالصحة والقبول عند المحدثين، وبالتالي، أصبح انتفاءُ الجهالة عن الراوي عينًا وحالًا أمرا ضروريا في إثبات عدالة الراوي، ولازمًا له؛ إذ من لم يعرف عينًا أو حالًا، بحيث لم يكن مشهورا بالعدالة أو لم ينص عالم ناقد بصير بمسالك الجرح والتعديل على تعديله–صراحة أو ضمنا–، فهو راو مجهول؛ يتوقف في قبول حديثه ويعامل معاملة الراوي الضعيف الذي لا يحكم على حديثه بالصحة أو الحسن لذاتيهما إلى استبانة حاله أو وجود ما يعضده شاهدًا أو متابعةً.

ومع وجود تلك الصلة القوية وذلك الارتباط الوثيق بين مبحثَي جهالة الراوي وعدالته عند المحدثين النقاد، فالشيء اللافت للنظر والانتباه، أنهم ليسوا على قول واحد في تحديد المقومات التي بها يخرج الراوي عن دائرة الجهالة عينًا أو حالًا، بل قد اختلفت فيها أقوالهم، وتباينت حولها مناهجهم ومسالكم. أما القول المشهور الشائع في كتب مصطلح الحديث تجاه هذه القضية، فهو القول باشتراط أن يكون للراوي راويان اثنان قد رويا عنه الحديث ليخرج عن وصمة جهالة العين، ووجود نص على تعديله أو تجريحه من قبل ناقد واحد معتبر–على الصحيح–، ليخرج عن وصمة جهالة الحال، وإلا فهو مجهولٌ عينًا أو حالًا، وروايته مردودة عند جمهور المحدثين. وإذا تقرر هذا، فمصطلح "الوحدان"–الذي يستعمل للدلالة على كون الراوي ليس له إلا راو واحد–يساوي مصطلح "مجهول العين"، وحديثه حينئذ من قبيل الضعيف المردود إذا لم يوجد هناك ما يجبر ضعفه ويقويه. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، وجدنا أن الأمة الإسلامية قد أجمعت على أن كتاب الجامع الصحيح لأمير المؤمنين في الحديث، الإمام الحجة، محمد بن إسماعيل البخاري أصحُّ الكتب المؤلفة في الحديث النبوي الشريف، وهو أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى. نعم، قد انتقدت منه أحرف يسيرة، ولكن الحق والصواب في معظم تلك الأحرف اليسيرة مع الإمام البخاري. وأما ذلك القدر القليل جدا–من بين تلك الأحرف اليسيرة–الذي سُلِّمَ للمنتقدين انتقادهم، فلا يَمَسُّ صحة أصل المتون الحديثية بوجه من الوجوه، بل يتعلق بالصناعة الحديثية الدقيقة التي لا يفهمها ولا يبصرها إلا النقاد وأهل الاختصاص من أئمة العلل الأجلاء.

من المعروف لدى أهل الاختصاص أن الإمام البخاري قد تحرى في جمع مادة كتابه–من حيث الأحاديث النبوية المرفوعة–أشد التحري، وانتهج في عمله ذلك منهجا هو الغاية في الدقة، سواء فيما يتعلق بالمتون أو بالأسانيد، ولكنه لم ينص على منهجه وشروطه العامة والخاصة في كتابه الجامع الصحيح. من أجل ذلك، فقد حاول العلماء قديما وحديثا أن يبرزوا هذا الجانب المهم من عمله في كتابه، فكتبوا حوله الكتب والمصنفات والرسائل والبحوث لتوضيح منهجه، وبيان شروطه في الكتاب من حيث اختيار رجاله، وانتقاء مروياتهم وغيرهما من الموضوعات العلمية المتعلقة بذلك الجانب.

ومن أهم ما يجب أن يبذل، وأولى أن يهتم به حول صحيح الإمام البخاري من مشاريع وخدمات علمية، القيام بالدراسة الاستقرائية التحليلية النقدية لكل جزئية من الجزئيات التي تتعلق بشروط الحديث الصحيح عند المحدثين عموما وعند الإمام البخاري خصوصا، ومدى توفر تلك الشروط في مادة كتابه إسنادا ومتنا. والهدف الأسمى من هذا النوع من الدراسة إثباتُ تحقق شروط الحديث الصحيح الخمسة المتفق عليها عند المحدثين في هذا الكتاب العظيم والمصدر المهم في الحديث النبوي الشريف من عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة سندا ومتنا، مما سيزيد في نفوس الدارسين الاطمئنان والثقة بما حواه هذا السفر العظيم المبارك من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإزالةُ الريب والشكوك في صحة الأحاديث المروية فيه، ودفعُ الطعون المتوالية والمتتابعة الموجهة إليه على مر التاريخ.

وأما ما يتعلق بخصوص موضوع هذا البحث وحدوده، يود الباحث الإشارة إلى أن الدكتور عداب محمود الحمش قد خصص هذا الموضوع بالدراسة والبحث في رسالته العلمية لمرحلة الدكتوراه الموسومة بـ"**الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**". ذكر الدكتور عداب فيها سبعةً من رجال صحيح البخاري–من طبقة شيوخه–زاعما أنهم من قبيل الرواة "الوحدان"–ومصطلح "الوحدان" هذا قد يفهم منه أنه مساو لـ"مجهول العين" كما أسلفنا–وهذا يوهم أن هناك رواة في الجامع الصحيح، لا يتحقق فيهم شرط العدالة، وبالتالي، يوهم وجود أحاديث غير صحيحة فيه.

ومن خلال القراءة المتأنية والدراسة الفاحصة والتتبع الدقيق والدؤوب لما كتبه الدكتور عداب حول هذا الموضوع، وجد الباحث أن الحاجة ملحة إلى إعادة دراسة هذا الموضوع المهم من جديد للخروج بنتيجة أقرب إلى الصواب لأسباب سيذكرها الباحث في مواضعها إن شاء الله تعالى. والله الموفِّقُ والهادي إلى سواء السبيل؛ فإنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول: "الوحدان": تعريفه، وتقسيمه من حيث وجود التوثيق وعدمه، وحكم مروياته

المطلب الأول: تعريف "الوحدان"

لغة

الوحدان: جمع واحد، ويجمع على أحدان، كشاب وشبان. و (و ح د): أصل واحد يدل على معنى الانفراد.[1]

اصطلاحا

"الوحدان": من لم يرو عنه إلا واحد.[2]

هذا التعريف ينظر إلى عدد الآخذين عن الراوي فقط، ومع ذلك قد يكون الراوي موثَّقًا–صراحة أو ضمنا– أو لا، وهذا ما سيتناوله الباحث بالذكر–مختصرا–في المطلب الثاني الآتي إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: تقسيم "الوحدان" من حيث وجود التوثيق وعدمه، وحكم مروياته

من المعروف لدى المشتغلين بالحديث الشريف أن عدالة الراوي ركيزة من الركائز الأساسية والمهمة لقبول الحديث أو رده، ومن خلال التعريف السابق لـ"الوحدان" والإشارة السريعة إلى علاقته بجهالة الراوي عينا، تبين للباحث أهمية معرفة موقع "الوحدان" في الرواية الحديثية من حيث درجته في الجرح والتعديل وحكم مروياته.

اجتنابا للتطويل والتكرار لما قد كتب ونوقش في كتب المصطلح، يرى الباحث تقسيم "الوحدان" حسب وجود التوثيق فيهم–صراحة أو ضمنا–وعدمه، ذاكرا وناقلا أقوال الأئمة في بيان منهجهم وتعاملهم مع كل قسم من أقسامه، ومن خلاله نستطيع الوصول إلى معرفة درجتهم وموقعهم في الجرح والتعديل وحكم مروياتهم.

الفرع الأول: حالة وجود التوثيق الصريح

ذهب جمع من العلماء إلى قبول مرويات الراوي الذي لا يرو عنه إلا واحدٌ (الوحدان) إذا وثقه إمامٌ معتبر متأهل سواء أكان الموثِّقُ تلميذ ذلك الراوي أو غيرَه.

قال ابن حجر: "فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين كالمبهم إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك."[3] هذا صريح في الدلالة على ارتفاع

---

[1] انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج5، ص124؛ والجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ج2، ص548؛ وابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج6، ص91؛ والرازي، **مختار الصحاح**، ص334؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج3، ص447.

[2] انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص425؛ والعراقي، **شرح التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)**، ج2، ص195؛ وابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص124؛ والسيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، ج2، ص739؛ والسخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج4، ص198.

[3] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص101.

جهالة العين عنه وثبوت عدالته بوجود توثيق من متأهل واحد، ومن ثم قبول حديثه مع توفر الشروط الأخرى للحديث الصحيح.

قال ابن رشيد: "لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته."[4] هذا يدل على أهمية وجود التوثيق في الراوي سواء روى عنه واحدٌ أو اثنان.

الفرع الثاني: حالة وجود التوثيق الضمني

وأما في حالة عدم وجود التوثيق الصريح المعتبر لـ"الوحدان"، فينظر هل يوجد للراوي توثيق ضمني، وإذا وجد ذلك، فهذا النوع من التوثيق ينفع الراوي وروايته عند جماعة من أهل الحديث ونقاده. وإليكم تفصيل ذلك:[5]

1. تخريج الحديث في الصحاح مع مراعاة الأصول والمتابعات

قال الذهبي: "الثقة: من وثقه كثير ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف؛ فإن خرج حديث هذا في "الصحيحين"، فهو موثق بذلك."[6]

هذا نظرا لما لهما من مزية، وهي إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيها.[7]

2. تصحيح أو تحسين الناقد لإسناد حديث

قال الذهبي بعد ذكره تعريف الثقة وحكم الراوي الذي خرج له في الصحيحين: "وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيد أيضا. وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه.... فإن جهل عينه وحاله، فأولى أن لا يحتجوا به. وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات، فأقوى لحاله، ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان."[8]

3. رواية تلميذٍ متحرٍ وعرف بالانتقاء

وذلك أن يعلم أنه لا يروي إلا عن ثقة وألا يكون ذلك الراوي معروفا بالضعف، وحينئذ، ذهب جمع من الأئمة إلى اعتبار رواية هذا التلميذ المتحري عنه نوعَ تعديل له، وبالتالي تقبل روايته ما لم يرو المنكر من الحديث.

قال السخاوي: "...فإن علم أنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته عن الراوي تعديلا له، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل

---

[4] السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص213.

[5] انظر: الشريبني، **المدخل إلى علم الجرح والتعديل**، ص33-41.

[6] الذهبي، **الموقظة**، ص78.

[7] الشريبني، **المدخل إلى علم الجرح والتعديل**، ص36.

[8] الذهبي، **الموقظة**، ص78.

الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه، ونحوه قول الشافعي رحمه الله فيما يتقوى به المرسل: أن يكون المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه، وأما رواية غير العدل فلا يكون تعديلا باتفاق."[9]

وهناك أئمة آخرون غير من سماهم السخاوي على هذا المسلك، منهم: أحمد وابن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وابن الحذاء، وابن حجر.[10]

الفرع الثالث: حالة عدم وجود التوثيق الصريح والضمني

في هذه الحالة، يبقى "الوحدان" في حيز الراوي المجهول جهالة العين، والجمهور على عدم قبول روايته–على تفصيل في ذلك–إلى استبانة حاله أو وجود ما يشد ويقوي روايته.[11]

المبحث الثاني: الرواة الوحدان الذين تحقق فيهم وصف "الوحدان"

ذكر الدكتور عداب–بناء على الاستقراء الذي قام به–سبعة من الرواة من قبيل "الوحدان" ولهم رواية حديثية في الجامع الصحيح، ولكن من خلال استقراء الباحث ودراسته للمسألة–والعلم عند الله تعالى–توصل الباحث إلى أن هناك راويين فقط قد تحقق فيهما وصف "الوحدان"، وأما الخمسة الباقون فليسوا من "الوحدان".

المطلب الأول: حماد بن حميد الخراساني[12]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

---

[9] السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج2، ص44–45.

[10] انظر النقولات عنهم: الشريبني، **المدخل إلى علم الجرح والتعديل**، ص37–40.

[11] انظر: ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص101–102؛ والشريبني، **المدخل إلى علم الجرح والتعديل**، ص41–44.

[12] انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص113.

قال ابن عدي: "لا يعرف. عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه."[13] وأشار الذهبي كذلك إلى جهالته حيث قال: "محدث لا يدرى من هو. روى عنه البخاري في صحيحه، عن عبيد الله بن معاذ، فهو أصغر من البخاري."[14]

وأما أبو علي الجياني، فقال: "غير مشهور...ولم يجر له ذكر في النسخة عن النسفي. إنما عنده: "وقال عبيد الله بن معاذ"، ليس قبله حماد بن حميد، ولم يذكره البخاري إلا في هذا الموضع وحده."[15]

قال الباجي: "وعندي أنه يشبه أن يكون حماد بن حميد العسقلاني، نزلها. يروي عن أبي ضمرة وبشر بن بكر. سمع منه أبو حاتم، وقال: هو شيخ."،[16] وتعقبه الحافظ ابن حجر، حيث قال: "وهو كلام فارغ لما سلف من قول البخاري وابن منده وابن عدي، وهم أعرف به."[17]

قال المزي: "روى عنه البخاري حديثا واحدا في الاعتصام بالقرب من آخره. لم ينسب بأكثر من هذا، ولم يعرف إلا في هذا الحديث الواحد. ووجد في بعض النسخ العتيقة من"الجامع"، قال أبو عبد الله البخاري: "حماد بن حميد: صاحب لنا، حدَّثنا هذا الحديث، وكان عبيد الله في الأحياء حينئذ."[18]

قال الحافظ: "حماد بن حميد الخراساني، مقبول، من الثانية عشرة." [19]

من خلال ترجمته في كتب الرجال، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. حصل اختلاف بين العلماء في تحديد شخصية حماد بن حميد الخرساني، هل هو حماد بن حميد العسقلاني أو هما شخصان مختلفان؟ إذا كانا شخصا واحدا، فليس من "الوحدان"؛ لأن أبا حاتم قد سمع منه. وإذا كانا شخصين–وهو الراجح–فكان من "الوحدان"، ومن أجل ذلك ذكره الباحث هنا.
2. لم يذكر أحدٌ من العلماء الرواة عنه إلا البخاريَّ، فهو–بناء على ذلك–من الوحدان، ومن أجل ذلك، أشار ابن عدي والجياني والمزي والذهبي إلى ما يفيد جهالته. قد نقل المزي عن بعض النسخ العتيقة للجامع الصحيح كلاما للإمام البخاري يفيد أن حماد بن حميد صاحب لهم. هذا يدل على أنه معروف عندهم،

---

[13] ابن عدي، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه**، ص119، رقم80؛ انظر: الدارقطني، **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، ج1، ص111، رقم231؛ والكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ج1، ص202، رقم261.

[14] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج1، ص589، رقم2243.

[15] الجياني، **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، ص388.

[16] الباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج2، ص250، رقم280؛ انظر: ابن خلفون، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، ص152 و389، رقم129.

[17] ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج3، ص7؛ وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص178، رقم1494، 1495.

[18] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج7، ص233، رقم1479.

[19] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص178، رقم1494، 1495؛ وانظر: الخزرجي، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ص91.

ولكن، لا يروي أحد عنه؛ لأنه من أقرانهم، بدليل أن شيخَه وشيخَهم عبيد الله بن معاذ حيٌّ، ومع ذلك، نزل البخاري طبقة، وروى عنه عن شيخه عبيد الله.

3. ليس هناك تعديل صريح من أي إمام ناقد متأهل يثبت عدالته–وإن كان معروفَ العين عند البخاري– فهو بذلك داخل في دائرة مجهول العين عند طائفة من العلماء، وفي دائرة مجهول الحال أو المستور عند طائفة أخرى. وأما عند من يكتفي برواية ثقةٍ واحدٍ متحرٍ في اختيار الشيوخ وانتقاء أحاديثهم لرفع الجهالة عن الراوي وإثبات عدالته، فلا إشكال حينئذ، وهو ميل الشيخين في الصحيحين كما تقدم نقل ذلك من كلام السخاوي.
4. أما قول ابن حجر في حقه "مقبول"، فهذا يدل على قلة حديثه، وعدم وجود ما يُترك من أجله الراوي، ووجود متابعة له في روايته حيث قال عن المرتبة السادسة: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ "مقبول" حيث يتابع، وإلا فلين الحديث."[20] وهذا هو شأن حماد بن حميد الخرساني.

روايته في صحيح البخاري

أخرج له البخاري حديثا واحدا في حلف جابر بن عبد الله على أن ابن الصائد هو الدجال.[21] وقد تابع حمادَ بن حميد مسلمٌ وأبو داود عن عبيد الله بن معاذ به.[22] وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمر عند البخاري.[23]

من خلال هذا التخريج، تبين للباحث أن حمادا–وإن كان معدودا في "الوحدان"، وسواء قلنا بجهالته العينية أو الحالية على ما ذهب إليه بعض العلماء، أو بعدالته على ما ذهب إليه الآخرون بناء على الاكتفاء برواية ثقةٍ واحدٍ متحرٍ في الرواية–لم ينفرد برواية هذا الحديث، بل قد شاركه من الثقات مسلمٌ وأبو داود، وله شاهد صحيح في البخاري، فالحديث صحيح لا غبار عليه وانتفى ما يخشى من تطرق الضعف إلى روايته بسبب عدم معرفته وعدم وجود توثيق صريح من معتبر في حقه.

---

[20] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص81.

[21] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج9، ص109، رقم7355.

[22] مسلم، **صحيح مسلم**، ج4، ص2243، رقم (2929)–94؛ وأبو داود، **السنن**، ج6، ص388، رقم4331.

[23] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص93، رقم1354.

المطلب الثاني: علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي[24]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال المزي: "روى عن حجاج بن محمد المصيصي. روى عنه البخاري حديثا واحدا في النكاح. قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: "قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت البخاري، وحدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، فسئل عنه، فقال: متقن." وروى حديثا آخر عن علي بن إبراهيم عن روح بن عبادة، فقيل: هو هذا، وقيل غيره."[25]

قال الذهبي: "شيخ للبخاري، وثَّقه، وفيه جهالة في معرفتنا."[26]

قال الحافظ: " علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، مقبول، من الحادية عشرة (خ)."[27]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. إن الراوي بالاسم الكامل "علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي" والذي روى عن الحجاج المصيصي، ليس له إلا راوٍ واحدٌ وهو الإمام البخاري، فهو-بناء على هذا-من "الوحدان"، وقد أشار الذهبي إلى جهالته.
2. قد وثَّق الإمام البخاري هذا الراوي كما في النقل عن أبي عمرو المستملي عند المزي حيث قال عنه: "متقن"، وإلى توثيقه أشار الذهبي. بناء على هذا، فهو عدل ثبت توثيقه؛ لأن رواية واحدٍ عنه مع وجود توثيق صريح من معتبر متأهل تخرجه عن حيز الجهالة وتثبت عدالته كما ذكره ابن حجر وابن رشيد.
3. وأما ابن حجر، فقد اكتفى في حكمه على هذا الراوي بقوله "مقبول"، وهذا-كما أشرنا سابقا- يدل على قلة حديثه، وعدم وجود ما يُترك من أجله الراوي، ووجود متابعة له في روايته، مع أن الأنسب والأليق توثيقه كما فعله الذهبي؛ لأنه قد ثبت توثيقه عن الإمام البخاري.

---

[24] الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص126.

[25] المزي، **تهذيب الكمال**، ج20، ص251، رقم4095. انظر: الدارقطني، **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، ج1، ص254، رقم736؛ والكلاباذي، **رجال صحيح البخاري**، ج2، ص531، رقم827؛ والحاكم، **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، ص185، رقم1172؛ والباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج3، ص963، رقم1087؛ والذهبي، **الكاشف**، ج2، ص42، رقم3936؛ وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج7، ص349، رقم575.

[26] الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج2، ص450، رقم4293.

[27] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص403، رقم4759.

4. وأما الراوي "علي بن إبراهيم" الذي روى عن روح بن عبادة الآتي ذكره في المبحث الثالث المخصص للرواة الذين عُدُّوا من "الوحدان" وليسوا كذلك، فلم يذكره الباحث هنا من أجل عدم تبين شخصيته ونسبته، هل "إبراهيم" اسم أبيه أو اسم جده، وبناء عليه، فهل هو علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي صاحبنا هذا، أو علي بن إبراهيم الواسطي، أو ابن الإشكاب كما سيأتي في موضعه إن شاء الله.

روايته في صحيح البخاري

إذا كان هذا الراوي غيرَ "علي بن إبراهيم" الآتي ذكره، فليس له في صحيح البخاري إلا حديث واحد، وهو حديث ابن عمر في الأمر بإجابة الدعوة.[28] قد تابعه هارونُ بن عبيد الله عن الحجاج به عند مسلم.[29] وللحديث طرقٌ أخرى عن نافع عن ابن عمر، حيث روى عنه به جمع، منهم: إسماعيل بن أمية وأيوب وعمر بن محمد عند مسلم.[30]

من خلال هذا التخريج، تبين للباحث أن علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي–وإن كان معدودا في "الوحدان"–ثقة حيث قد وثقه الإمام البخاري نفسه ووصفه بالإتقان. إضافة إلى ذلك، لم ينفرد برواية هذا الحديث، بل له متابعة تامة وقاصرة صحيحة في صحيح مسلم، فالحديث صحيح لا غبار على ذلك وانتفى ما يخشى من تطرق الضعف إلى روايته بسبب عدم معرفته.

المبحث الثالث: الرواة الذين عُدُّوا من الوحدان وفي صحة ذلك نظر

هذا المبحث مخصص للرواة الذين ذكرهم الدكتور عداب حموش في عداد "الوحدان" من طبقة شيوخ الإمام البخاري، ولكن حسب دراسة الباحث–والعلم عند الله تعالى–لم يتحقق وصف "الوحدان" في حقهم للأسباب التي سيذكرها الباحث في مواضعها إن شاء الله، وعددهم خمسة رواة.

---

[28] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص25، رقم5179.

[29] مسلم، **صحيح مسلم**، ج2، ص1053، رقم(1429)-103.

[30] مسلم، **صحيح مسلم**، ج2، ص1053و1054، رقم(1429)-99، 102، و103.

المطلب الأول: إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري[31]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال البخاري: "إسحاق بن إبراهيم بن نصر، أبو إبراهيم: سمع أبا أسامة."[32]

قال ابن حبان عنه: "روى عنه العراقيون وكان قديم الموت."[33]

قال الكلاباذي: "روى عنه البخاري في الغسل والصلاة والعيدين والتهجد وبدء الخلق وغير موضع، فقال مرة: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نصر، ومرة: حدثنا إسحاق ابن نصر، نسبة إلى جده."[34]

قال الحافظ: " صدوق، من الحادية عشرة مات سنة اثنتين وأربعين (خ)."[35]

ورمز له الخزرجي بـ(خ) (د).[36] وقال مغلطائي: "وذكر ابن خلفون أن أبا داود – أيضا روى له في كتابه.[37] ولكن لم يجده الباحث في المطبوع، بل قال ابن خلفون–كما في المطبوع–: "تفرد به البخاري."[38]

أما الدكتور عداب، فقال: "ويلاحظ أن حال الرجل لا تزال غير معلومة، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل سوى تخريج البخاري له، وذكر ابن حبان له في ثقاته يشير إلى عدم جرحه بما يسقطه، وقول الحافظ: "صدوق"، بناه على موافقة أحاديثه لأحاديث الثقات، لا على معرفة بعينه."[39]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

---

[31] انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص80.

[32] البخاري، **التاريخ الكبير**، ج1، ص380، رقم1212.

[33] ابن حبان، **الثقات**، ج8، ص115، رقم12499.

[34] الكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ج1، ص73، رقم69. انظر: الباجي، **التعديل والتجريح**، ج1، ص373، رقم75؛ والمزي، **تهذيب الكمال**، ج2، ص389، رقم333؛ والذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ج1، ص233، رقم278؛ وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج1، ص219، رقم409.

[35] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص99، رقم333.

[36] الخزرجي، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ص27.

[37] المغلطائي، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج2، ص75، رقم382.

[38] ابن خلفون، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، ص101، رقم72.

[39] انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص80.

1. إن إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري ليس من "الوحدان"؛ لأن العراقيين قد رووا عنه كما في النقل عن ابن حبان. وهذا يكفي في إثبات كونه ليس من "والحدان"، وزيادة على ذلك، لم يغلط ابنَ حبان أحدٌ من الأئمة الذين أتوا بعده في نقله هذا.
2. وأما ما يتعلق برمز الخزرجي له بـ(د) ونقلِ المغلطائي عن ابن خلفون، من أن أبا داود قد روى عنه، فيحتاج إلى مزيد دراسة وبحث لاحتمال أن أبا داود قد روى عنه ولكن روايته ليست في الرواية المشهورة عنه، أو في كتبه الأخرى.
3. وأما عدم معرفة الدكتور عداب لحال هذا الراوي فلا يضر؛ إذ قد عرفه غيره من الأئمة كما في النقولات السابقة. ومجرد رواية الإمام البخاري له كافٍ في نفي الجهالة عنه وإثبات عدالته على مذهب بعض المحدثين كما أسلفنا، وزيادة على ذلك، فقد وثقه ابن حجر بقوله "صدوق" بناء على سبر مروياته، فلا داعي لذكره في "الوحدان" المشعر بضعفه وجهالته.

حديثه في صحيح البخاري

أخرج له الإمام البخاري في صحيحه أحاديث كثيرة (36 حديثا) عن خمسة شيوخ، هم: عبد الرزاق، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ويحيى بن آدم، ومحمد بن عبيد، وحسين بن علي الجعفي، وإليكم تفاصيلها:

أولا: عبد الرزاق الصنعاني

له في صحيح البخاري عن عبد الرزاق واحد وعشرون حديثا:

1. اثنا عشر حديثا عن همام بن منبه وهي في نسخته المشهورة التي تداولها الثقات[40]، ومن أجل ذلك لا يرى الباحث ذكر تخريجها هنا؛ لأنها مشهورة ومتداولة، وهي مطبوعة.
2. حديثان عنه عن معمر عن الزهري:
   i. عن سالم في قصة رؤيا ابن عمر.[41] وأخرجه البخاري عن محمود عنه به، وأخرجه أيضا من طريق هشام عن معمر به.[42]

[40] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، أرقام: 278، 416، 2674، 2707، 2891، 2989، 3472، 4073، 4374، 4641، 4713، 5740، 6954 و7228.

[41] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص24، رقم3738؛ وعبد الرزاق، **المصنف**، ج1، ص419، رقم1645.

[42] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص49، رقم1121.

ii. عن ابن المسيب في تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم جده "سهلا".[43] وأخرجه البخاري أيضا عن علي عنه به في الأدب المفرد.[44] وأخرجه أيضا من طريق عبد الحميد بن جبير عن ابن المسيب به.[45]

2. خمسةُ أحاديث عنه عن ابن جريج:

i. من حديث ابن عباس في رفع الصوت بالذكر بعد الصلاة.[46]

ii. من حديث ابن عباس في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في نواحي الكعبة.[47] قد تابع عبدَ الرزاق محمدُ بن بكر الرساني عند مسلم وابن خزيمة.[48] وأخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس به.[49]

iii. من حديث جابر بن عبد الله في وعظه عليه الصلاة والسلام النساء يوم الفطر.[50]

iv. من حديث أبي سعيد الخدري في فضل الصوم في سبيل الله.[51] وتابع إسحاقَ إسحاقُ بن منصور وعبد الرحمن بن بشر العبدي عنه به عند مسلم.[52]

v. من حديث ابن عمر في إجلاء اليهود من المدينة.[53]

3. حديثان عنه عن سفيان الثوري:

---

[43] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص43، رقم6190؛ ومعمر بن راشد، **الجامع (مع المصنف)**، ج11، ص41، رقم19851.

[44] البخاري، **الأدب المفرد**، ص292، رقم841.

[45] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص43، رقم6193.

[46] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج1، ص168، رقم841؛وعبد الرزاق، **المصنف**، ج2، ص244، رقم3225؛ وأحمد، **المسند**، ج5، ص433، رقم3478.

[47] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج1، ص88، رقم398.

[48] مسلم، **صحيح مسلم**، ج2، ص968، رقم (1330)-395؛ وابن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة**، ج2، ص1141، رقم3015.

[49] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص150، رقم1601.

[50] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص21، رقم978؛ وعبد الرزاق، **المصنف**، ج3، ص278، رقم5361؛ وأحمد، **المسند**، ج22، ص70، رقم14163.

[51] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص26ن رقم2840؛ وعبد الرزاق، **المصنف**، ج5، ص301، رقم9685.

[52] مسلم، **صحيح مسلم**، ج2، ص808، رقم(1153)-168.

[53] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص88، رقم4028؛ وعبد الرزاق، **المصنف**، ج6، ص54، رقم9988 وج10، ص358، رقم19364؛ وأحمد، **المسند**، ج10، ص434، رقم6367.

i. من حديث عبد الله بن مسعود في الحلف باليمين الكاذبة.[54] وأخرج البخاري أيضا من طريق أبي عوانة عن الأعمش به.[55] وأخرجه مسلم من طريق وكيع عن الأعمش به.[56]

ii. من حديث أبي سعيد الخدري في قصة خروج الخوارج.[57] وقد أخرج البخاري أيضا من طريق قبيصة ومن طريق محمد بن كثير عن سفيان به.[58]

ثانيا: أبو أسامة حماد بن أسامة

له في صحيح البخاري عن أبي أسامة ثمانية أحاديث:

1. من حديث أسماء بنت أبي بكر في قصة هجرتها إلى المدينة.[59] وتابع إسحاقَ زكريا بن يحيى عن أبي أسامة به عند البخاري وأحمد.[60] وأخرجه البخاري تعليقا عن علي بن مسهر عن هشام به.[61]

2. من حديث أبي موسى الأشعري في تحنيك الرسول صلى الله عليه وسلم ابنه.[62] تابع إسحاقَ محمد بن العلاء عن أبي أسامة به عند البخاري ومسلم.[63]

3. من حديث أبي هريرة في نعيم أهل الجنة.[64] أخرجه البخاري أيضا من طريق الأعرج به، ومن طريق همام به.[65]

4. حديث أبي هريرة في الشفاعة العظمى.[66] وأخرجه البخاري عن إسحاق عن محمد بن عبيد عن أبي حيان به كما سيأتي.[67] وأخرجه من طريق ابن المبارك عن أبي حيان به.[68]

---

54 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج9، ص72، رقم7183.

55 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج6، ص34، رقم4549؛ وج8، ص137، رقم6676.

56 مسلم، **صحيح مسلم**، ج1، ص122، رقم (138)-220.

57 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج9، ص127، رقم7432؛ وعبد الرزاق، **المصنف**، ج10، ص156، رقم18676؛ وأحمد، **المسند**، ج18، ص227، رقم11695.

58 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج9، ص127، رقم7432؛ وج4، ص137، رقم3344؛ وج6، ص67، رقم4667.

59 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص84، رقم5469.

60 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص62، رقم3909؛ وأحمد، **المسند**، ج44، ص504، رقم26938.

61 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص62، رقم3909.

62 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص83، رقم5467.

63 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص44، رقم6198؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، ج3، ص1690، رقم (2145)-24.

64 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج6، ص116، رقم4780.

65 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص118، رقم3244 وج4، ص115و116، رقم4779؛ وج9، ص144، رقم7498.

66 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص141، رقم3361.

67 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص134، رقم3340.

68 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج6، ص84، رقم4712.

5. حديث أبي سعيد الخدري في بعث النار.[69] وأخرجه البخاري من طريق جرير وحفص بن غياث عن الأعمش به.[70]

6. حديث أبي هريرة في فضل العبد الناصح لسيده.[71] وتابع أبا أسامة سفيانُ عن الأعمش به عند الترمذي، وأبو معاوية محمد بن خازم عند أبي عوانة.[72] وتابع أبا صالح همام عن أبي هريرة به عند عبد الرزاق، ومن طريقه مسلم.[73]

7. حديث أبي هريرة في سبب دخول بلال الجنة.[74] تابع إسحاقَ ابنُ راهويه، ومحمد بن بشر عند أحمد، ومحمد بن العلاء وعبيد بن يعيش عند مسلم.[75]

8. حديث المغيرة بن شعبة في مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين.[76] تابع أبا أسامة أبو معاوية عند أحمد ومسلم، وعيسى بن يونس عند مسلم؛ كلاهما عن الأعمش به.[77]

ثالثا: محمد بن عبيد

له في صحيح البخاري عن محمد بن عبيد حديثان:

1. حديث الشفاعة الذي رواه إسحاق بن نصر عن أبي أسامة كما قد سلف.

2. حديث ابن عمر في النهي عن أكل الحمر الأهلية.[78] تابع إسحاقَ أحمد وعباس الدوري وأبو الحسن الميموني عند أبي عوانة.[79] وتابع محمد بن عبيد عبدُ الله بن نمير عن عبيد الله به عند مسلم.[80]

---

69 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص138، رقم3348.

70 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص110، رقم6530 وج6، ص97، رقم4741.

71 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج3، ص149، رقم2549.

72 الترمذي، **الجامع الكبير**، ج3، ص422، رقم1985؛ وأبو عوانة، **المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**، ج13، ص177، رقم6523.

73 عبد الرزاق، **المصنف**، ج11، ص247، رقم20450؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، ج3، ص1285، رقم (1667)-46.

74 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص53، رقم1149.

75 أحمد، **المسند**، ج14، ص129، رقم8403؛ وابن راهويه، **المسند**، ج1، ص218، رقم174؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، ج4، ص1910، رقم (2458)-108.

76 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج1، ص87، رقم388.

77 أحمد، **المسند**، ج30، ص126، رقم18190؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، ج1، ص229، رقم(274)-78،77.

78 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص136، رقم4216.

79 أحمد، **المسند**، ج10، ص59، رقم5786؛ وأبو عوانة، **المستخرج على صحيح مسلم**، ج15، ص587، رقم8103.

80 مسلم، **صحيح مسلم**، ج3، ص1538، رقم (561)-24.

رابعا: حسين الجعفي

له في صحيح البخاري عن حسين الجعفي حديثان:

1. حديث أبي هريرة في أن النساء قد خلقن من ضلع.[81] تابع إسحاقَ ابنُ راهويه.[82] وأخرجه البخاري أيضا من طريق أبي سلمة وأبي صالح عن أبي هريرة.[83]

2. حديث أبي موسى في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليصلي بالناس.[84] تابع إسحاقَ احمد وابن أبي شيبة عند مسلم.[85] وتابع حسينَ الجعفي الربيعُ بن يحيى البصري عن زائدة به عند البخاري.[86]

خامسا: يحيى بن آدم

له في صحيح البخاري عن يحيى بن آدم ثلاثة أحاديث:

1. حديث أبي سعيد في قدومه من اليمن.[87] أخرج له مقرونا في هذا الحديث. وأخرج البخاري أيضا من طريق يوسف بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق به.[88]

2. حديث البراء بن عازب في قتل عبد الله بن عتيك أبا رافع.[89] تابع إسحاقَ عبدُ الله بن محمد عند البخاري.[90] وتابع يحيى بنَ آدم عليٌ بن مسلم عن ابن أبي زائدة به عند البخاري.[91]وقد أخرجه البخاري من طريق إسرائيل ويوسف عن أبي إسحاق به.[92]

---

81 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص26، رقم5185.

82 ابن راهويه، **المسند**، ج1، 250، رقم214.

83 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص100، رقم؛6475 وج8، ص11، رقم6018؛ وج8، ص32، رقم6136.

84 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج1، ص136، رقم678.

85 أحمد، **المسند**، ج32، ص474، رقم19700؛ وابن أبي شيبة، **المصنف في الحديث والآثار**، ج2، ص118، رقم7163؛ ومسلم، **صحيح مسلم**، ج1، ص316، رقم (420)-101.

86 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص150، رقم3385.

87 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص173، رقم4384.

88 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص28، رقم3763.

89 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص91، رقم4038.

90 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص64، رقم3023.

91 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص63، رقم3022.

92 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص91، رقم4039؛ وج5، ص92، رقم4040.

3. حديث عائشة في تطييب النبي صلى الله عليه وسلم.[93] تابع إسحاقَ أحمد وابن راهويه.[94] وتابع يحيى بن آدم وكيع عند أحمد وعبيد الله بن موسى عند ابن راهويه عن إسرائيل به.[95]

من خلال التخريج السابق، تبين للباحث أنه ليس لهذا الراوي–على تقديره من "الوحدان" كما زعمه الدكتور عداب–رواية تفرد بها في صحيح البخاري، بل كل روايته متابعةٌ من قبل الثقات الأثبات، ومعظم هذه المتابعات في الصحيحين ومسندي أحمد وإسحاق بن راهويه، بل قد أخرج البخاري كثيرا من تلك الروايات من طرق أخرى في صحيحه؛ فاتنفى بذلك ما يُخشى من تطرق الضعف إلى رواياته بسبب كونه من "الوحدان" والمجاهيل.

المطلب الثاني: أبو بكر بور بن أصرم المروزي[96]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال البخاري: "ومات أبو بكر بن أصرم المروزي وعبد الله بن أبي الأسود –وهو عبد الله بن محمد بن حميد بن أبي الأسود بن أخت عبد الرحمن بن مهدي البصري– ومحمد بن محبوب أبو عبد الله البصري، وحرمي بن حفص قريبا منهم." أي سنة ثلاث وعشرين ومائتين.[97]

قال ابن عدي: "يروي عن عبد الله عن معمر عن همام بن منبه. لا يعرف. وفي تاريخه: هو مروزي."[98]

قال المزي: "(خ) بور بن أصرم، أبو بكر المروزي، مشهور بكنيته. روى عن عبد الله بن المبارك. روى عنه البخاري حديثا واحدا في أول كتاب الجهاد، وعبيدُ الله بن واصل بن عبد الشكور البخاري البيكندي الحافظ. قال البخاري: مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين. وقال غيره: سنة ست وعشرين ومئتين."[99]

---

93 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص164، رقم5923.

94 أحمد، **المسند**، ج43، ص247، رقم26163؛ وابن راهويه، **المسند**، ج3، ص868، رقم1534.

95 أحمد، **المسند**، ج42، ص489، رقم25752؛ وابن راهويه، **المسند**، ج3، ص1036، رقم1788.

96 انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص110.

97 البخاري، **التاريخ الأوسط**، ج2، ص349، رقم2842؛ انظر: الكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ج1، ص126؛ والحاكم، **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، ص85.

98 ابن عدي، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه**، ص233. انظر: الباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج1، ص438.

99 المزي، **تهذيب الكمال**، ج4، ص265؛ انظر: الذهبي، **الكاشف**، ج1، ص276، رقم777.

قال المغلطائي: "وقال أبو سعد الإدريسي في «تاريخ سمرقند»: روى عنه أبو إبراهيم إسحاق بن إسماعيل السمرقندي، وعبد الكريم بن كثير الشاشي، وأهل مرو، ومحمد بن المتوكل الإستيخني."[100]

قال الحافظ: "وقال الإدريسي: روى عنه أيضا إسحاقُ بن إسماعيل السمرقندي ومحمد بن المتوكل الاستيخي وغيرهم."[101] وقال: "بور بضم أوله ابن أصرم أبو بكر المروزي، مشهور بكنيته، مقبول، من العاشرة. مات سنة ثلاث وقيل ست وعشرين (خ)."[102]

أما الدكتور عداب، فقال: "إنما عددناه من "الوحدان" مع ذكر المزي راويين عنه؛ لأننا لم نقف له على أي رواية حديثية سوى حديث البخاري الذي وردت كنيته في إسناده فيما بين أيدينا من المصادر"، وقال بعد نقله ترجمته عن علماء الرجال والجرح والتعديل: "هذا كله ما عثرت عليه من فوائد من شخصية بور بن أصرم. وقول المزي ومن تبعه: مشهور بكنيته، لا نستطيع حمله على الشهرة الحديثية؛ لأن الرجل لا يكاد يعرف، فمن أين تأتي شهرته بكنيته."[103]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. إن أبا بكر بور بن الأصرم ليس من "الوحدان"؛ لأنه قد روى عنه أكثر من راو كما في النقول السابقة، ولكنه مع ذلك، لم يوثق بتوثيق معتبر. ومهما يكن من أمر، رواية الإمام البخاري له تكفي في رفع الجهالة عنه وإثبات عدالته، وقبول روايته كما سبق بيان ذلك.
2. وأما قول ابن عدي عنه:"لا يعرف" فلا يلتفت إليه؛ إذ قد عرفه البخاري وغيره من علماء الرجال.
3. وأما قول الحافظ فيه "مقبول"، فهذا يدل على قلة حديثه–حسب المصادر الموجودة–، وعدم ثبوت ما يترك هو من أجله، ووجود متابعة له في روايته. ولعل السر في قلة حديثه في المصادر الحديثية: تقدمُ وفاته، وكونه في زمان الأئمة وانتشار الحديث وازدهاره، فيستغنى عنه بوجود غيره.
4. وأما ذكر الدكتور عداب له في "الوحدان" فلا وجه له البتة؛ لأن الأئمة قد ذكروا أن عددا من الرواة غير الإمام البخاري قد رووا عنه، ولأن مبحث "الوحدان" لا يتعلق بعدد المرويات، وإنما يتعلق بعدد الآخذين والراوين عنه، وهذا خلط عجيب منه. وأما تعقبه على كلام المزي وغيره، فليس في محله؛ لأن الشهرة التي أشاروا إليها هي في كنيته، لا في حديثه–حسب المصادر الموجودة–، ومع ذلك، هذا لا ينافي ما ذكره علماء الرجال من رواية عدد من الرواة عنه الحديث–وإن لم تصلنا رواياته–؛ لأن من المعلوم لدى المتخصصين، ليس كل طريق للحديث قد وصلنا، بل وصلنا الحديث بعدد محصور جدا من الطرق.

---

100 المغلطائي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج3، ص37؛ انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج3، ص973.

101 ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج1، ص500، رقم926.

102 ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص128، رقم774.

103 الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف:دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص110.

روايته في صحيح البخاري

له في صحيح البخاري حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى الحرب خدعة.[104] وقد تابع أبا بكر بور بن الأصرم في روايته هذا الحديث عن عبد الله بن المبارك: يحيى بن آدم عند أحمد؛ ومحمد بن عبد الرحمن بن سهم عند مسلم؛ كلاهما عنه به.[105] وتابع عبدَ الله بن المبارك عبدُ الرزاق في روايته الحديث عن معمر به كما عند أحمد والبخاري.[106] وللحديث شاهد من حديث جابر ابن عبد الله عند البخاري.[107]

من خلال هذا التخريج، تبين لنا أن أبا بكر بور بن أصرم–على تقدير كونه من "الوحدان"–لم ينفرد بهذه الرواية، بل تابعه عليها الثقات، وللحديث طريق آخر وشاهد صحيحان في صحيح البخاري؛ فاتنفى بذلك ما يُخشى من تطرق الضعف إلى روايته من كونه من "الوحدان" والمجاهيل.

المطلب الثالث: علي بن حفص المروزي[108]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال البخاري: "علي بن حفص المروزي، سكن عسقلان. سمع ابن المبارك. لقيته سنة سبع عشرة ومئتين."[109] وقال مسلم: "أبو الحسن علي بن حفص المروزي، سكن عسقلان. روى عنه محمد بن إسماعيل ومحمد بن حيوة."[110] وقال ابن حبان: "علي بن حفص المروزي، سكن عسقلان. يروى عن ابن المبارك. حديثه عند أهل الشام."[111]

---

104 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص64، رقم3029.

105 مسلم، **صحيح مسلم**، ج3، 1362، رقم(1740)-18؛ وأحمد، **المسند**، ج13، ص473، رقم8112؛

106 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص63، رقم3027 و3028؛ وأحمد، **المسند**، ج13، ص493، رقم8153؛

107 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص64، رقم3030.

108 انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص121.

109 البخاري، **التاريخ الكبير**، ج6، ص270، رقم2373.؛ وانظر: البخاري، **التاريخ الأوسط**، ج2، ص338، رقم2811؛ الكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ج2، ص529، رقم821؛ والباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج3، ص958، رقم1068.

110 مسلم، **الكنى والأسماء**، ج1، ص220، رقم709.

111 ابن حبان، **الثقات**، ج8، ص469، رقم14472.

قال ابن خلفون: "تفرد به البخاري، روى عنه في: الجهاد، ومناقب الزبير، والقدر. وروى عنه: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مرسلي الإسفارئيني. وقال أبو عبد الله الحاكم: توفي بعسقلان وهو أحد المجاهدين."[112]

قال الذهبي: "علي بن حفص المروزي عن ابن المبارك، وعنه البخاري، لقيه بعسقلان. لا نعرفه (خ)."[113]

قال أبو حاتم: "علي بن حفص المروزي، إنما هو علي بن الحسن بن نشيط المروزي."[114] وجنح إلى كونه عليا بن الحسن بن نشيط المغلطائي حيث قال: "(خ) علي بن حفص المروزي أبو الحسن نزيل عسقلان. كذا ذكره المزي، وهو وهم، وسنبين صوابه."[115]

قال الحافظ: "مقبول وهو من صغار العاشرة (خ)."[116] ونقل عن إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: "فقلت: فما تقول في علي هذا؟ قال: ليس بشيء. كان أيام بن المبارك غلاما."[117]

أما الدكتور عداب، فقال: "من عرفه البخاري، وابن معين، والرازيان، لا يعد مجهولا في الاصطلاح، وإن كنا لا نعرفه–كما قاله الذهبي–وهو مقبول في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه عن النكارة."[118]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. إن هذا الراوي مختلف فيه: هل هو راو واحد وقع الاختلاف في اسمه أو هما راويان مختلفان. على كلٍّ، إذا كان راويا واحدا مختلفا في اسمه، ووهم فيه البخاري؛ فلا يدخل في "الوحدان"؛ لأنه قد روى عنه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وقد عرفه ابن معين أيضا. قصارى الأمر فيه أنه قد وقع الخلاف في اسم أبيه ونسبته فقط. أما إذا كانا راويين مختلفين–كما هو الظاهر من ترجمة مسلم له بدون تعقيب، وكذا الحاكم وابن حبان وابن خلفون–فلا يدخل في "الوحدان" أيضا؛ لأنه قد روى عنه البخاري ومحمد بن حيوة كما في النقل عن مسلم، وأن حديثه عند أهل الشام كما في النقل عن ابن حبان، وأن أبا عبد الله محمد بن يحيى بن مرسلي الإسفارئيني قد روى عنه أيضا كما في النقل عن ابن خلفون.
2. أما عدم معرفة الذهبي له فلا يضر؛ إذ قد عرفه وروى عنه غيره.

---

112 ابن خلفون، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، ص454، رقم383.

113 الذهبي، **الكاشف**، ج2، ص38، رقم3905. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج20، ص411، رقم4055.

114 ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج6، ص180، رقم985؛ وانظر: ابن أبي حاتم، **بيان خطأ البخاري**، ج1، ص84، رقم380.

115 مغلطائي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج9، ص308، رقم3772.

116 ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص400، رقم4720.

117 ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج7، ص310، ص526، رقم513.

118 الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف:دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص110.

3. ليس للراوي توثيق صريح من معتبر، بل يفهم من كلام ابن معين أنه ليس من الثقات الأثبات، وليس عنده أحاديث كثيرة؛ لأنه كان غلاما في أيام ابن المبارك. من أجل ذلك، وضعه الحافظ في رتبة "المقبول" وهي لمن قلَّ حديثه، ولم يثبت ما يترك من أجله حديثُه، ويوجد هناك متابعة لحديثه. مهما يكن من أمر، تكفيه رواية البخاري عنه كما أشرنا إليه من قبل.
4. وأما صنيع الدكتور عداب فمن الغريب بمكان، وهو صنيع غير مقبول؛ لأن قد نفى أن يكون علي بن حفص مجهولا في الاصطلاح لمعرفة الأئمة النقاد إياه، ومع ذلك، فقد ذكره في كتابه المخصص لـ"الوحدان" بدون أي مبرر.

روايته في صحيح البخاري

له في صحيح البخاري ثلاثة أحاديث:

1. حديث أبي هريرة في فضل حبس الفرس في سبيل الله.[119] قد تابع علي بن حفص إبراهيمُ بن إسحاق عند أحمد، وحبانُ بن موسى عند ابن حبان.[120] وتابع ابنَ المبارك ابنُ وهب عند النسائي وأبي يعلى والحاكم.[121]
2. حديث عروة عن أبيه في آثار ضربات الحرب على جسد الزبير بن العوام.[122] وقد تابع علي بن حفص أحمدُ بن محمد عند البخاري.[123]
3. حديث ابن عمر في قصة ابن الصياد.[124] هذا الحديث رواه البخاري عن علي بن حفص مقرونا مع بشر بن محمد، وتابعهما عبدان عن ابن المبارك عند البخاري.[125] وتابع ابنَ المبارك هشامُ عن معمر به عند البخاري أيضا.[126] وتابع معمراً شعيبُ عن الزهري به عند البخاري أيضا.[127]

من خلال التخريج السابق تبين للباحث أن علي بن حفص المروزي–على تقدير أنه من "الوحدان"–لم ينفرد برواية هذه الأحاديث، بل تابعه عليها الثقات، وللحديث طرق أخرى صحيحة غير طريقه في صحيح

---

119 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص28، رقم2853.

120 أحمد، **المسند**، ج14، ص454، رقم8866؛ وابن حبان، **صحيح ابن حبان**، ج15، ص529، رقم4673.

121 النسائي، **السنن الكبرى**، ج6، ص225، رقم3582؛ وأبو يعلى، **المسند**، ج11، ص442، رقم6568؛ والحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ج2، ص151، رقم2456.

122 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص22، رقم3721.

123 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج5، ص76، رقم3975.

124 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص126، رقم6618.

125 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج2، ص93، رقم1354.

126 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص70، رقم3055.

127 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج8، ص40، رقم6173.

البخاري؛ فاتنفى بذلك ما يُخشى من تطرق الضعف إلى روايته بسبب كونه من "الوحدان" والمجاهيل، وكونه ليس من الثقات الأثبات.

المطلب الرابع: محمد بن الحكم المروزي[128]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال البخاري: "محمد بن الحكم: أبو عبد الله الأحول المروزي، سمع النضر بن شميل."[129]

قال أبو حاتم: "هو مجهول."[130]

قال ابن منده: " أبو عبد الله محمد بن الحكم المروزي: حدث عن النضر بن شميل. روى عنه: سلمة بن الحجاج وكناه."[131]

قال الذهبي: "محمد بن الحكم المروزي عن النضر وعنه البخاري، وثِّق (خ)."[132] وقال: "محمد بن الحكم المروزي، عن النضر بن شميل: ما أعلم روى عنه غير البخاري، لكنه ثقة."[133]

قال الحافظ: "محمد بن الحكم المروزي الأحول، ابن عم أبي طالب صاحب أحمد، ثقة فاضل، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وعشرين (خ)."[134]

قال الحافظ: "ذكره أبو يعلى الفراء في كتاب الطبقات، ونقل عن الخلال أنه قال: كان قد سمع من أبي عبد الله، ومات قبله، ولا أعلم أحدا أشد فهما من محمد بن الحكم الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج ومعرفة وحفظ. وكان أبو عبد الله يبوح إليه بالشيء من الفتيا لا يبوح به لكل أحد، وكان خاصا بأبي عبد الله، وبه أرسل

---

128 انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص128.

129 البخاري، **التاريخ الكبير**، ج1، ص60، رقم132. وانظر: ابن عدي، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه**، ص203، رقم239؛ والكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، ج2، ص645، رقم1029؛ والباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج2، ص629، رقم475.

130 ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ج7، ص236، رقم1292.

131 ابن منده، **فتح الباب في الكنى والألقاب**، ص499، رقم4576.

132 الذهبي، **الكاشف**، ج2، ص165، رقم4805.

133 الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج2، ص572، رقم5443.

134 ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص474، رقم5827.

أبو طالب إلى أحمد، وكان ابن عمه. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين. وزعم صاحب الزهرة أنه نسب إلى جده، وأنه محمد بن عبدة بن الحكم، وأن البخاري روى عنه أربعة أحاديث."[135]

قال الدكتور عداب: "فهذا رجل تقدمت وفاته، وكان ملازما لأحمد، فلم يحتج إلى علمه، فمات وكأنه لم يعرف...لم يترجمه البخاري في أي من كتبه في الرجال، ومع هذا فقد روى عنه حديثين في صحيحه...لكن أن يكون محمد بن الحكم هو محمد بن عبدة بن الحكم، ففيه نظر؛ لأن البخاري أعرف بشيخه من غيره، بل نحن لا نعرف هذه الشخصية إلا من رواية البخاري عنها..."[136]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. محمد بن الحكم المروزي أبو عبد الله الأحول، ليس من "الوحدان"؛ لأنه قد روى عنه البخاري وسلمة بن الحجاج–كما في النقل عن ابن منده–، ولكن لم أقف على ترجمة سلمة بن الحجاج هذا. وعلى تقدير عدم وجود من روى عنه غير البخاري، كان الراوي معروفا وليس مجهولا؛ لأنه معروف عند كثير من الأئمة، لقربه ومكانته عند الإمام أحمد كما في النقل عن ابن أبي يعلى والمزي وابن حجر؛ فمن أجل ذلك كله لا يجعله الباحث في "الوحدان".
2. أما رتبته من حيث الجرح والتعديل، فهو مجهول عند أبي حاتم، ووثقه الذهبي وابن حجر، وفي تقديري، كان ذلك بناء على ما ذكره أبو يعلى في طبقات الحنابلة من منزلته عند الإمام أحمد. من خلال المعلومات الموجودة، يرى الباحث أن توثيق الذهبي وابن حجر أولى بالقبول بخلاف كلام أبي حاتم فيه أنه مجهول؛ لأن من يعرف مقدم على من لم يعرف.
3. وأما زعم الدكتور عداب من أن البخاري لم يترجم لهذا الراوي في شيء من كتبه في الرجال فغير صحيح؛ لأن البخاري نفسه قد ترجم له في التاريخ الكبير.
4. وأما ما قاله صاحب "الزهرة" من أن اسم الراوي هو محمد بن عبدة بن الحكم المروزي إلا أنه قد نسب إلى جده–وقد وثقه الدارقطني[137]–فمشكل؛ لأنه لا يذكر له رواية عن النضر بن شميل، بل روى عن أبي معاذ النحوي الفضل بن خالد، وعلي بن الحسن بن شقيق.[138] من أجل ذلك صدر المزي هذا النقل عن

---

135 ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج9، ص124، رقم174؛ انظر: ابن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، ج2، ص295؛ وابن خلفون، **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**، ص219، رقم187؛ والمزي، **تهذيب الكمال**، ج25، ص88، رقم5160؛ وابن حجر، **لسان الميزان**،ج7، ص356، رقم4575.

136 الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص129.

137 محمد مهدي وآخرون، **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**، ج2، ص431، رقم2272.

138 قاسم بن قطلوبغا، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، ج8، ص449، رقم10189.

صاحب "الزهرة" بقوله: "زعم"، ولا يوافقه عليه الدكتور عداب معللا ذلك بأن البخاري أعرف بشيخه من غيره.

5. وأما إدخال الدكتور عداب هذا الراوي في "الوحدان" فليس بصواب؛ لأنه نفسه ذكر أن هذا الرواي كان ملازما لأحمد، وبسبب تقدم وفاته لم يرو عنه الناس، وهذا يدل على أنه مشهور ومعروف، وقد روى عنه غير البخاري كما في النقل عن ابن منده.

روايته في صحيح البخاري

له في صحيح البخاري حديثان:

1. حديث طويل عن عدي بن حاتم في فتح كنوز كسرى. قد أخرج البخاري الحديث من طريق آخر عن محل بن خليفة في نفس الموضع.[139] وللحديث طرق أخرى عن الشعبي عن عدي بن حاتم عند أحمد والحميدي.[140]

2. حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر».[141] ليس لمحمد بن الحكم متابع تام في هذا الحديث، ولكن للحديث طرقا كثيرة صحيحة عن أبي هريرة، قد أخرجها أصحاب الكتب المشهورة. والبخاري قد أخرج طريقين منها؛ عن سعيد بن ميناء وعن أبي سلمة عن أبي هريرة.[142]

من خلال التخريج السابق تبين للباحث أن محمد بن الحكم المروزي–على تقدير أنه من "الوحدان"–لم ينفرد برواية هذين الحديثين، بل للحديثين طرق أخرى صحيحة غير طريقه؛ فاتنفى بذلك ما يُخشى من تطرق الضعف إلى روايته بسبب كونه من "الوحدان" والمجاهيل.

---

139 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج4، ص197، رقم3595.

140 الحميدي، **المسند**، ج2، ص160، رقم940؛ وأحمد، **المسند**، ج30، ص193، رقم18258.

141 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص135، رقم5757.

142 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج7، ص126، رقم5707؛ ج7، ص128، رقم5717.

المطلب الخامس: علي بن إبراهيم[143]

ترجمته

نذكر هنا بعض النقولات المهمة عن أهل العلم في تبيين شخصية هذا الراوي:

قال الكلاباذي: "حدث عن روح بن عبادة. روى عنه البخاري في فضائل القرآن."[144]

قال الحاكم: "علي بن عبد الله بن إبراهيم. وربما قال علي بن إبراهيم."[145] أشار بذلك إلى أنهما رجل واحد، وقد ذكر الباحث ترجمته في المبحث الثاني.

قال المزي: "قيل: إنه علي بن إبراهيم بن عبد المجيد الواسطي، وقيل: علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، وقيل: علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب العامري.[146] ونقل عن هبة الله الطبري، أنه قال: "وعلي بن الحسين بن إشكاب: روى عن إسماعيل بن علية، وأبي معاوية، وأبي بدر، وإسحاق الأزرق، وروح بن عبادة. وأما علي بن إبراهيم بن عبد المجيد الواسطي، فقيل: إنه كان بقم ويحدث عن روح بن عبادة، ووهب بن جرير وغيرهما، والذي حدث عنه البخاري حدث عن روح بن عبادة، ويشبه بما قاله أبو عبد الله، وبما قاله أبو أحمد، والله يغفر لهما."[147]

قال الحافظ: "وقال ابن منده في شيوخ البخاري: علي بن إبراهيم، يقال: هو علي بن عبد الله بن إبراهيم يعني البغدادي الآتي ذكره انتهى. والظاهر رجحان هذا؛ لأنه هذا عادة البخاري ينسب كثيرا من أشياخه إلى أجدادهم كما يفعل في يوسف بن موسى بن راشد القطان فيقول: حدثنا يوسف بن راشد، وفي محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي يقول: حدثنا محمد بن عبد الله، وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد، وفي غيرهما كاسحاق بن إبراهيم بن نصر يقول: إسحاق بن نصر، وفي إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه يقول: حدثنا إسحاق بن مخلد."[148]

من خلال النقولات السابقة، تبين للباحث الأمور الآتية:

1. إن العلماء قد اختلفوا في تحديد شخصية هذا الراوي إلى ثلاثة أقوال، هل هو: علي بن إبراهيم بن عبد الحميد الواسطي، أو علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، أو علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب.

---

143 انظر: الحمش، **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية ناقدة**، ج1، ص116.

144 الكلاباذي، **رجال صحيح البخاري**، ج2، ص526، رقم814.

145 الحاكم، **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، ص185، رقم1172.

146 المزي، **تهذيب الكمال**، ج20، ص315، رقم4022. وانظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج20، ص520، رقم4095 ترجمة علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي؛ انظر: الذهبي، **الكاشف**، ج2، ص35، رقم3878.

147 المزي، **تهذيب الكمال**، ج20، ص317.

148 ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج7، ص282، رقم490. انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج7، ص349، رقم575 ترجمة علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي.

2. أما علي بن إبراهيم بن عبد الحميد الواسطي فقد روى عن يزيد بن هارون، وقد روى عنه ابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم. مات سنة أربع وسبعين.[149] بناء على هذا، الراوي ليس من "الوحدان".
3. أما علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب، فقد مات سنة إحدى وستين، وأخرج له أبو داود وابن ماجه.[150] وبالرجوع إلى سنن أبي داود، تبين للباحث أن أبا داود قد أكثر الرواية عن شيخه ابن إشكاب هذا؛ وبناء على هذا، الراوي ليس من "الوحدان" أيضا.
4. أما علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، فقد تقدم. قال الحافظ: "علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، مقبول، من الحادية عشرة (خ).[151] وإليه مال ابن حجر كما في النقل أعلاه.

روايته في صحيح البخاري

إذا كان الراوي هو علي بن عبد الله بن إبراهيم الذي تقدم في "الوحدان"، صار له حديثان في صحيح البخاري: تقدم الحديث الأول في المبحث الثاني، والحديث الثاني هو حديث أبي هريرة في أنه لا حسد إلا في اثنتين،[152] وقد تابعه أحمد عن روح بن عبادة به.[153] وتابع شعبةَ جريرُ عن الأعمش به عند البخاري.[154]

وإذا كان هذا الراوي غير علي بن عبد الله بن إبراهيم الذي تقدم، فله حديث واحد فقط في صحيح البخاري، وهو حديث أبي هريرة السابق.

من خلال التخريج السابق تبين للباحث أن علي بن إبراهيم هذا–على تقدير أنه من "الوحدان"–لم ينفرد برواية هذا الحديث، بل له متابعة صحيحة: تامة وقاصرة؛ فاتنفى بذلك ما يُخشى من تطرق الضعف إلى روايته بسبب كونه من "الوحدان" والمجاهيل.

---

149 انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص398، رقم4686؛ والخزرجي، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ص271.

150 انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص400، رقم4713.

151 انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص403، رقم4759.

152 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج6، ص191، رقم5026.

153 أحمد، **المسند**، ج16، ص160، رقم10214.

154 البخاري، **الجامع الصحيح**، ج9، ص84، رقم7232.

الخاتمة ونتائج البحث

من خلال ما سبق من الدراسة، توصل الباحث-بفضل الله وتوفيقه-إلى النتائج التالية:

1. عدد من يصلح أن يصنف في "الوحدان" من شيوخ البخاري راويان فقط، هما: حماد بن حميد الخرساني وله حديث واحد فقط في البخاري، وعلي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي وله في صحيح البخاري حديث واحد أو حديثان كما أشرنا إلى احتمال ذلك.
2. وأما بقية الرواة (أربعة أو خمسة) فلا يصلح إدخالهم في "الوحدان"-كما فعله الدكتور عداب في رسالته- للأسباب التي قد ذكرها الباحث في مواضعها.
3. الأحاديث التي رواها البخاري من طريق هؤلاء الرواة كلهم-سواء من تحقق فيهم وصف "الوحدان" أو لا- مشهورة متداولة عند العلماء كما هو واضح من التخريج؛ فانتفى ما يخشى من تطرق الضعف إلى رواياتهم بسبب كونهم من "الوحدان"، فلا مجال للطعن فيها من هذا الجانب. الظاهر من صنيع البخاري في إخراجه هذه المتون من طريقهم اجتنابا عن تكرار السند الواحد للمتن نفسه.
4. الظاهر من منهج البخاري-كما أشار إليه السخاوي-ارتفاع الجهالة العينية والحالية عن الراوي برواية راو ثقة عدل عنه، فمن أجل ذلك أخرج لعدة رواة غير مشهورين-مع أن تلك الأحاديث قد رواها المشهورون- إشارة إلى مذهبه في المسلة.
5. الراوي الذي ليس له إلا راو واحد، تثبت عدالته بوجود التوثيق الصريح من متأهل واحد على الصحيح عند النقاد، وكذلك تثبت له العدالة بالتوثيق الضمني، وذلك عن إخراج حديثه في الصحاح مع مراعاة الأصول والشواهد والمتابعات، أو تصحيح أو تحسين الناقد لحديثه، أو رواية تلميذ متحر عرف بالانتقاء عنه، وهذا عليه جماعة من الأئمة النقاد من المتقدمين والمتأخرين.
6. مثل هذه الدراسة التطبيقية مهمة للغاية لاكتشاف منهج البخاري وغيره من العلماء المحدثين في مصنفاتهم، وهي الطريقة المثلى لإزالة خطأ الفهم في نسبة منهجٍ لصاحب كتاب وهو منه بريء، ودفع الطعون الموجهة إليه وكتابه دون الكلام العام المسترسل المنقول جيلا عن جيل مما يخالف الواقع العملي التطبيقي عند صاحبه.
7. يوصي الباحث بإعادة دراسة الرواة الوحدان في الصحيحين في جميع طبقات الرواة، وعدم الاكتفاء بما قد كتبه الدكتور عداب في رسالته؛ لأنه قد تبين للباحث عدم استيفاء الموضوع حقه كما هو المبين في الدراسة.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. **بيان خطأ البخاري**. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

_____(1371هـ). **الجرح والتعديل**. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1409هـ). **المصنف في الحديث والآثار**. ط1. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1423هـ). **معرفة أنواع علوم الحديث**. ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1408هـ). **صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)**. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1406هـ). **تقريب التهذيب**. ط1. تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.

_____(1326هـ). **تهذيب التهذيب**. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

_____(1390هـ). **لسان الميزان**.ط2. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

_____(1422هـ). **نزهة النظر شرح نخبة الفكرفي مصطلح أهل الأثر**. ط1. تحقيق: عبد الله الرحيلي. الرياض: مطبعة سفير.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. (1424هـ). **صحيح ابن خزيمة**. ط3. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن خلفون، محمد بن إسماعيل. **المعلم بشيوخ البخاري ومسلم**. تحقيق: عادل بن سعد. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم. (1412هـ). **المسند**. ط1. تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. المدينة: مكتبة الإيمان.

ابن عدي، عبد الله بن عدي. (1414هـ). **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه**. ط1. تحقيق: عامر حسن صبري. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ابن منده، محمد بن إسحاق. (1417هـ). **فتح الباب في الكنى والألقاب**. ط1. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. الرياض: مكتبة الكوثر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1430هـ). **السنن**. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. (1435هـ). **المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**. ط1. تحقيق: جمع من الباحثين. المدينة: الجامعة الإسلامية.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى. (1404هـ). **المسند**. ط1. تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.

الباجي، سليمان بن خلف. (1406هـ). **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. ط1.تحقيق: أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1419هـ). **الأدب المفرد**.ط1. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. الرياض: مكتبة المعارف.

_____(1397هـ). **التاريخ الأوسط**. ط1. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.

_____**التاريخ الكبير**. إشراف: محمد عبد المعيد خان. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

_____(1422هـ). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**. ط1. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. جدة: دار طوق النجاة.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (1998م). **الجامع الكبير**. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الجياني، الحسين بن محمد. (1418هـ). **تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)**. تحقيق: محمد أبو الفضل. المغرب: وزارة الأوقاف.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (1407هـ). **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**. ط1. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الجنان.

_____(1411هـ). **المستدرك على الصحيحين**. ط1. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحمش، عداب بن محمود. (1435هـ). **الوحدان من رواة الصحيحين ومروياتهم في كتب الحديث النبوي الشريف: دراسة حديثية إسنادية**. ط1. عمان: دار الأعلام.

الخزرجي، أحمد بن عبد الله. (1416هـ). **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. ط5. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. بيروت: دار البشائر.

الدارقطني، علي بن عمر. (1406هـ). **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**. ط1. تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1413هـ). **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. ط1. تحقيق: محمد عوامة. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.

_____**المغني في الضعفاء**. تحقيق: نور الدين عتر. قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي.

_____(1412هـ). **الموقظة**. ط2. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

_____(1382هـ). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. ط1. تحقيق: على محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (1424هـ/2003م). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**. ط1. تحقيق: علي حسين علي. مصر: مكتبة السنة.

الشربيني، حازم بن محمد. (1436هـ/2014م). **المدخل إلى علم الجرح والتعديل**. ط1. مصر: مركز تراث للبحوث والدراسات.

عبد الرزاق بن همام. (1403هـ). **المصنف**. ط2. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (1423هـ). **شرح التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)**. ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية.

قاسم بن قطلوبغا. (1432هـ). **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**. ط1. تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين. (1407هـ). **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**. ط1. تحقيق: عبد الله الليثي. بيروت: دار المعرفة.

مالك بن أنس. (1417هـ). **الموطأ**. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

محمد مهدي وآخرون. (2001م). **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**. ط1. بيروت: عالم الكتب.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400هـ). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم بن الحجاج. (1404هـ). **الكنى والأسماء**. ط1. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

_____(1427هـ). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم)**. ط1. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المغلطاي بن قليج بن عبد الله. (1422هـ). **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. ط1. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم. مصر: دار الفاروق الحديثة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1421هـ). **السنن الكبرى**. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.